ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (07)، عدد (02)، 2021، ص: 069-080

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

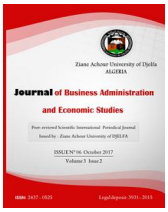

واقع النمو الإحتوائي و محدداته في الاقتصاد الجزائري

خلال الفترة:2000-2020

The reality of Inclusive Growth and its determinants in the Algerian Economy During the period (2000-2020)

مخلوف عز الدين، MAKHLOUF Azeddine[1*]، mak_azo@yahoo.fr

بن يحي سعاد، Ben yahia souad[2]، Souad.bny@gmail.com

[1] أستاذ محاضر أ، MQEMADD، جامعة زيان عاشور (الجزائر)

[2] أستاذ محاضر -ب-، MQEMADD، زيان عاشور (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2021/05/29 **تاريخ القبول:** 2021/06/08 **تاريخ النشر:** 2021/12/31

ملخص

يهدف البحث للكشف عن مفهوم النمو الإحتوائي و محدداته في الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020 ، ، إضافة لذلك فقد تم ربطه بمختلف المُحددات التي تم استخلاصها على ضوء النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة ثم إسقاطها على الاقتصاد الجزائري بهدف تشخيص واقع النمو الاحتوائي و محدداته. من خلال تبني واقعي للمتغيرات الحاسمة المتمثلة في الصحة و التعليم، و تم و علاقتها بالفقر و العدالة الاجتماعية ، توصلنا من خلاله إلى اكتشاف أهمية الموضوع كتأصيل فكري لدراسات و أبحاث قياسية.

الكلمات المفتاحية

النمو الإحتوائي ؛ الفقر ؛ العدالة الاجتماعية ؛ الصحة .

تصنيف JEL: C5 ؛ H51

Abstract

The research aims to uncover the concept of inclusive growth and its determinants in the Algerian economy, in addition to that it has been linked to various determinants that were drawn in light of economic theory and previous studies, and then projected onto the Algerian economy. Through a realistic adoption of the critical variables of health and education, and their relationship to poverty and social justice, we came to discover the importance of the topic as an intellectual rooting for empirical studies and research.

Keywords

inclusive growth ; poverty ; social justice; health care ;

JEL Classification Codes : C5 ; H51

* البريد الالكتروني: mak_azo@yahoo.fr

I. مقدمة:

كثيرا ما يتناول النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع حيوية من طرف الباحثين، و مثار اهتمام أصحاب القرار والتعبير الرقمي عنه رائجا في و برامج الاقتصاديين، و خُطب السياسيين كذلك. إلا أن التعبير عن النمو الحقيقي فيه الكثير من الغموض من حيث المفهوم و المحتوى الذي يتضمنه.

بالرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية نجد (Kuznets 1955)يؤكد على أن النمو الاقتصادي يُعد شرطا ضروريا للحد من الفقر، لكنه غير كاف لرفع مستوى معيشة الأفراد، ومن ثمة فليس بالنمو الاقتصادي المرتفع يتم مواجهة الفقر و الحد من البطالة و إنما بالعدالة في توزيع الدخل و الحد من التفاوت الكبير في توزيعه. وبسبب هذا التفاوت وجه صانعو السياسة الاقتصادية اهتمامهم نحو النمو الإحتوائي(Inclusive Growth) والتركيز على محدداته الأساسية، و انطلاقا من هذه الطرح كانت إشكالية البحث التالية:

ما هو واقع النمو الإحتوائي و محدداته في الجزائر ؟

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

توجد دراسات حديثة متعلقة بالنمو الإحتوائي و محدداته ،خاصة الأجنبية نذكر منها:

1.دراســـــة (I Gede Agus Ariutama، Anisa Fahmi 2019)بعنوان" Inclusive Growth, Educational Attainment and Morbidity Rate in Papua Province"

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد النمو الإحتوائي واستكشاف العلاقة بين النمو الاحتوائي والتحصيل العلمي ومعدل الإصابة بالأمراض في مقاطعة بابوا بماليزيا. حيث تحاول مقاطعة بابوا ذات الاستقلال الذاتي الخاص اللحاق بالنمو الاقتصادي كغيرها من المحافظات و الرفع من المساواة في الدخل من خلال التركيز على التعليم والصحة. هذه الدراسة تستخدم منحنى التنقل الاجتماعي **(SMC)** وطريقة أشعة الانحدار الذاتي المقطعية **Panel VAR** لفهم النمو الإحتوائي وتحديد العلاقة المتبادلة بينه و بين مؤشر التنقل الاجتماعي**(SMC)** ومتوسط سنوات الدراسة ومعدل الإصابة بالأمراض خلال الفترة 1**201**-6**201**.و توصلت الدراسة إلى وجود نمو اقتصادي مصحوبًا بزيادة في التفاوت في الدخل، وبالتالي عدم تحقق احتوائية النمو. فيما يتعلق بنتائج طريقة أشعة الانحدار الذاتي المقطعية فقد أثبتت عدم
وجود علاقة متبادلة بين المتغيرات الثلاثة مع وجود علاقة إيجابية بين التعليم والصحة وتأثير معنوي على النمو الإحتوائي. و يعود التأثير الإيجابي للتعليم والصحة -على الأرجح- بسبب الإنتاجية الفردية وعوامل العولمة.و كتوصية دعا الباحثين مسئولو المقاطعة للرفع من مستوى التعليم لكي يصبح أولئك المتعلمين أكثر إنتاجية فيحصلون بذلك على مناصب عمل أفضل و أجور أعلى.

2.دراسة/رسالة دكتوراه (مدحت حسن نصر حسن 2019) بعنوان"محددات و تحديات النمو الإحتوائي و دورة في التأثير على إستراتيجية التنمية الاقتصادية في مصر في ضوء التجارب الدولية"

يحاول الباحث من خلال هذه الرسالة دراسة محددات وتحديات النمو الاحتوائي، ودوره في التأثير على استراتيجية يقترحها الباحث للوصول لتحقيق التنمية المستدامة في مصر والتي تعضدها محددات النمو الاحتوائي والتغلب على التحديات التي تواجه تحقيق النمو بالشكل الاحتوائي والتي تجعل النمو انتقائي لفئة معينة تجنى ثمار النمو في غياب هذه

المحددات وهذا النموذج لتعزيز النمو الاحتوائي يتكون من أربعة أبعاد، وهى البعد الأول: محددات النمو الاحتوائي وحددها الباحث في خمس محددات هي: التعليم الاحتوائي، والصحة الاحتوائية، والتوظيف الاحتوائي، وتقليل عدم المساواة، واستهداف الفقر من خلال صور تقليل الفقر والحد من الفقر المدقع مع التركيز على الفقر المزمن، والبعد الثاني: الأدوار وتتمثل في دور الحكومة وكل ماعدا الحكومة من منظمات دولية ،ومجتمع مدني وجمعيات دولية ومحلية، ومؤسسات، وقطاع خاص، وغيرهم في التأثير على تعزيز النمو الاحتوائي، والبعد الثالث: يتعرض لحاجات أساسية ومتطلبات لا غنى عنها لتعزيز النمو الاحتوائي، وهى وجود حكومة رشيدة وذات مصداقية تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي، والتشريعي، فضلا عن وجود بنية أساسية اقتصادية قوية، وارتفاع معدل الناتج المحلى الإجمالي وهو الذي سيتم من خلاله تحقيق محددات النمو الاحتوائي، أما البعد الرابع والأخير هو وجود تحديات تعترض تحقيق النمو الاحتوائي ويجب العمل على تذليلها وتتمثل في تحديات إدارية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية ،وتشريعية، وهذه الأبعاد الأربعة للنموذج التي تضم 16 محوراً يستشهد الباحث من خبرات دول التجارب البرازيل ،والهند ،والصين ما يؤيد النجاح في هذه الأبعاد وجعل هذه الدول تحقق النمو الاحتوائي، ويستخلص الدروس المستفادة من هذه التجارب بصفة عامة ولمصر بصفة خاصة في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة وذلك في ضوء تحليل وتقويم تجارب دولية مختارة لدول البرازيل، والهند، والصين وأخيراً لا يستهدف الباحث من هذه الرسالة من فكر التنمية التحويل البنياني للسكان بمعني أن زيادة التعليم وتحسين المهارات يجب أن يرتبطا بالمهنة ولا يستهدف مثلا تحويل العمالة الزراعية وسكان الريف إلي الحضر وإنما الارتقاء بهذه الفئات في نفس مجال تخصصهم وأماكن تواجدهم وعدم جعل المهن التي يقومون بها طاردة وعلي ذلك يجب أن تكون جهود التنمية موجهة للفئات لمغادرة أماكنهم في سلم الرفاهة وليس في مغادرة البيئة والمهنة ولكن تطويرهم.

3. دراسة (رمضان السيد أحمد معن 2018) بعنوان:"محددات النمو الاحتوائى : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى"

تطرقت الدراسة إلى محددات النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة (1980-2018).حيث يستعرض الباحث الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث و مفهوم النمو الإحتوائي و تطوره، مع بناء نموذج قياسي للنمو الإحتوائي بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية المفسرة له و ذلك من خلال اختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام جذر الوحدة، ثم تحديد معالة النمو الاحتوائي باستخدام أسلوب التكامل المشترك بطريقة جوهانسن. و توصلت الدراسة إلى استقرار متغيرات الدراسة عند الفرق الأول، و بالتالي تحقق التكامل و وجود علاقة توازنية على المدى الطويل، و أن النمو الإحتوائي في مصر يتأثر بشكل إيجابي بكل من الإنفاق على التعليم و الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و القروض المقدمة إلى القطاع الخاص(القروض المصرفية)في المقابل يتأثر سلبا بكل من الإنفاق على الصحة و الاستثمار المحلي و معدل النمو السكاني و معدل التضخم، كما أظهرت النتائج معنوية متغيرات الدراسة عند مستوى 5% باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل النمو السكاني.

4.دراسة (Bashir Olayinka Kolawole 2016) بعنوان" Government Spending and Inclusive Growth Relationship in Nigeria: An Empirical Investigation

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الإحتوائي في نيجيريا خلال الفترة من **1995** إلى **2014**. بالبحث عن أثر حجم الإنفاق الحكومي على التعليم و على الصحة و الحرية الاقتصادية واستخدام الموارد العامة

ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**RGDP** على النمو الإحتوائي في البلاد. مستخدما الباحث اختبار جذر وحدة **Dickey-Fuller GLS** للتأكد من درجة تكامل سلاسل المتغيرات. وبالتالي إجراء اختبار الحدود لنموذج **(ARDL)**، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير للإنفاق الحكومي على المدى الطويل على الصحة ، والحرية الاقتصادية ، واستخدام الموارد العامة ، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كانت لها أهمية كبيرة في التأثير الإيجابي على النمو الإحتوائي. ولكن على المدى القصير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقط له تأثير معنوي على النمو الإحتوائي ، حيث الإنفاق الحكومي في شكل إعادة التوزيع يؤثر على النمو الاحتوائي في نيجيريا.

5.دراسة (Azra khan, et al 2014) بعنوان" Measurement and Determinants of Inclusive Growth: A Case Study of Pakistan (1990-2012) "

الهدف الرئيسي من الدراسة هو قياس النمو الإحتوائي أولاً ثم فحص محدداته تجريبياً . لقياس النمو الشامل ،فقد استخدم الباحثون نستخدم المنهجية التي وضعها بنك التنمية الآسيوي باستخدام عديد المؤشرات المختلفة بهدف تطوير مقياساً موحداً للنمو الشامل ، والذي يدمج النمو وعدم المساواة وإمكانية الوصول و الحوكمة في مقياس واحد. تظهر النتائج أن باكستان في مستوى أداء مرضٍ فيما يتعلق بأدائها في شمولية النمو. كما تظهر نتائج نموذج ARDL أن استقرار الاقتصاد الكلي وتعميق التمويل الاجتماعي هما محددان مهمان لتعزيز الشمولية(الإحتواء) ، والحد من الفقر وعدم المساواة ، في حين أن الإصلاحات في قطاع التجارة مطلوبة لزيادة كفاءتها من حيث الشمولية.خلصت الدراسة إلى أن تكافؤ الفرص هو جوهر النمو الإحتوائي ، حيث يعمل النمو الإحتوائي على خلق فرص العمل وغيرها من فرص التنمية من خلال النمو الاقتصادي السريع والمستدام ، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة في تقاسم نتائج النمو عن طريق الحد من عدم تكافؤ الفرص والقضاء عليه. الدراسة الحالية تطرقت إلى مفهوم جديد لكونه أو مفهوم جدير بالدراسة التطبيقية بالإضافة إلى قلة تناوله بالنسبة للباحثين الجزايين.

أولاً: النمو الاحتوائي و أهم المفاهيم المُرتبطة به.

يعد النمو الاحتوائي "Inclusive Growth" مفهوما حديثا و يعدنمواً قائماً على مبدأ مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية وفى جني ثمارها بحيث يشعر به الجميع، فالنمو الاحتوائي يدمج ما بين معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والبعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة التوزيع. وتتلخص نتائج النمو الاحتوائي في عدة نقاط أهمها:

- تأمين فرص العمل للمواطنين ـ لأنها أساس الشعور بالرضى والانتماء للمجتمع والشعور بالكرامة.
- تساوي الفرص المتاحة للمرأة والرجل للمشاركة في النشاط الاقتصاد (كريستالينا و آخرون).
- تمتع الفئات الفقيرة والمتوسطة بما يتحقق من رخاء في بلدهم ـ وهو أساس المساواة والرخاء المشترك.
- اقتسام ثمار النمو (صندوق النقد الدولي، 2017)، ليس فقط بين أبناء هذا الجيل بل مع الأجيال القادمة أيضا.
- يمكن للحكومة تقديم تأمين على الأجور للعمالة التي يتم تسريحها وتعمل في وظائف بديلة أقل أجرا، كما يمكنها إمداد أصحاب الأعمال بدعم على الأجور لتعيين العمالة المسرحة.
- انتهاج سياسات تتوسع في إتاحة التمويل للفقراء والطبقة الوسطى بما يساعدهم على جني ثمار التدفقات الرأسمالية الأجنبية، مع جمع الضرائب بشكل فعال.

- يركز على اعتماد سياسات تعزز فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية لجميع طبقات المجتمع، من أجل تحقيق مزيد من المساواة في الفرص.

حيث عرفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) النمو الاحتوائي بأنه "النمو الاقتصادي الذي يمنح كل فئات المجتمع فرص الاستفادة من منافع النمو الاقتصادي" أو على أنه هو التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية التي تؤدي إلى رفاهية المجتمع بغض النظر عن الدخل، وهو ما أكد عليه (Kakwani et al 2004) ضرورة أن يصل توزيع الدخل إلى كافة الفئات و المناطق الجغرافية بالإضافة إلى كيفية مشاركة الأفراد في عملية النمو .بينما عرف(Mckinley 2010) النمو الاحتوائي على أنه نمو يتعلق بالتنمية الاحتوائية التي تضم جميع فئات و قطاعات المجتمع.

كما عرفه البنك الدولي، بأنه "يشير إلى نمط و سرعة النمو و التي تتصف بالارتباط المتبادل و التي تخضع للتقييم بشكل آني، حيث تعتبر سرعة النمو في البنك مهمة بهدف التخلص من الفقر ، إلا أنه و لضمان استدامة النمو في الأجل الطويل لابد من أن يكون النمو شاملا بكافة القطاعات و بخاصة فئة قوة العمل في السكان و يضمن هذا التعريف الربط بين البعد الجزئي و الكلي للنمو"

- أما (محمد فتح الله 2018) فقد عرف النمو الإحتوائي بأنه "مفهوم ظهر على الساحة الاقتصادية في أواخر تسعينات القرن الماضي و يقوم على أساس شمول جميع أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية و ضمان مشاركتهم الفعالة بها و العمل على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال ضمان تقديم فرص متساوية لهؤلاء الأفراد للمشاركة في سوق العمل من خلال استهداف هذه الفئات و رفع قُدراتهم الإنتاجية بالتعليم و التدريب، مع اهتمام خاص بالفئات المهمشة مثل المرأة مقارنة بالرجل و القطاع غير الرسمي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، و من أجل إحداث التنمية المستدامة لا بد من احتواء هذه الفئات بالمشاركة في عملية النمو"(محمد فتح الله، السياسات الاقتصادية المصرية و النمو الإحتوائي: الأولويات و العوائق،أحوال مصرية،العدد 70، 2018، ص ص 59-60.)، و لكي يوصف النمو بأنه احتوائي يجب أن يحقق عددا من الشروط، منها:

-المـشاركة:بأن يعمل هذا النمو على تشغيل الجزء الأكبر من القوة العاملة في أعمال منتجة و خاصة المستبعدين(excluded persons) و هذا لا يقتصر على طبقة الفقراء و إنما يتجاوزها إلى نطاق أوسع يمس كل الفئات التي كانت مستبعدة من عمليات النمو سواء كانوا أفراد أو قطاعات.
-الـعدالة التوزيعية: يجب أن يتضمن النمو توزيعا عادلا للموارد يعود بالفائدة على كل القطاعات الاقتصادية.
(الكواز، 2016)
-رفع إنتاجية العناصر المشاركة في عملية التنمية و خاصة الفئات المهمشة من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة ليها من تعليم و صحة و بُنى تحتية، بالإضافة إلى وجود نُظم تطفل تحقيق العدالة الاجتماعية في الأجل القصير لعملية التنمية

- و أشار مركز السياسات الدولي للنمو الإحتوائي(The Internationale Policy Center for Inclusive Growth-IPC-IG) أن مصطح النمو الإحتوائي قد تم دمجه و بصورة سريعة ضمن أدبيات التنمية و صنع القرار و أصبح لا غنى عنه عند التعرض لتطوير شروط الحياة في العالم النامي بحيث يشير في الغالب"إحداث

تحسين للمعيشة دون إقصاء".(Rafael & Raquel, 2015) كما اعتبره (Ranieri and ramos 2013) "بأن النمو الإحتوائي لا يزال مفهومًا بسيطًا ومباشرًا ولكنه بعيد المنال".

- **علاقة النمو الإحتوائي بمفهوم النمو المحابي للفقراء (pro-poor growth):**

قد ارتبط مفهوم النمو الإحتوائي بمفهوم النمو المحابي للفقراء (pro-poor growth) حينما يتعلق الأمر بالحد من الفقر و عدم العدالة في توزيع الدخل.ففي بداية الخمسينات من القرن الماضي كانت بداية دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الفقر و مدى استفادة الفقراء من النمو فظهرت نظرية "النمو بالتساقط" (trickle down effect) حيث كان سائدا في هذه الفترة أن الأغنياء م من يستفيد منه لما يملكونه من رأس مال مادي و بشري و مالهم من عوائد نتيجة لاستثمار تلك الأموال و في الأخير يستفيد منها الفقراء، بالإضافة إلى ان تحقيق النمو يضع حدا لمشكلة الفقر في الأجل الطويل دون الحاجة إلى سياسات خاصة لمحاربته، بل يكفي لتحقيق ذلك سياسات إعادة التوزيع من الأعلى إلى الأسفل.
وتطبق الحكومات النمو الاحتوائي بشكل يضمن استفادة أكبر قدر من المجتمع من ثمار النمو. وتعد شبكات الضمان الاجتماعي من أهم أدوات وسياسات النمو الاحتوائي في لأنها تلبي احتياجات الأطراف الخاسرة في المجتمع، وتوفر لها قدر من الأمان. و يعتمد تحقيق النمو على التدريب التحويلي ومساعدة العمالة على التعافي من فقدان العمل والبطالة، إذ تساعدهم على التكيف بصورة أسرع عند وقوع الصدمات الاقتصادية، وتجعل فترات البطالة الطويلة أقصر.وباختصار، إتاحة الفرصة لكل شخص كي يحقق حياة أفضل.

ثانيا: النمو الإحتوائي و مُحدداته في الاقتصاد الجزائري

منذ مطلع الثمانينات حصلت تغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية تمثلت بالأساس في تدهور التبادل التجاري للدول النامية و ركود النمو الاقتصادي الدولي و ضعف نمو التجارة، و كان للجزائر نصيب من تلك الإختلالات الداخلية و الخارجية مما انعكس سلبا على التطور المرحلي للتنمية، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق معدلات تنمية قابلة للاستمرار. و قد تزامنت فترة نهاية الثمانينات بتبني الجزائر لإصلاحات في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي التي امتدت من 2001 إلى غاية 2014 تهدف بالأساس إلى تحقيق النمو و تحسين مؤشرات الفقر و البطالة، لكنها للأسف إلى يومنا هذا لم تستطع تلك الإصلاحات و السياسات تحقيق الاحتوائية لكل أفراد المجتمع.و هنا يمكننا تشخيص أهم المؤشرات المكونة للبيئة الاقتصادية (اعتماد على الدراسات و الأدبيات الاقتصادية)و المؤسساتية في الجزائر و مدى تحقيقها للنمو الاحتوائي:

أ.النمو الاحتوائي و الإنفاق على التعليم: (قاعدة بيانات الإنفاق الصحي العالمي لمنظمة الصحة العالمية)

يمكن التعبير عن الإنفاق الحكومي العام على التعليم (الجاري، والرأسمالي، والتحويلات) كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي العام على جميع القطاعات (بما في ذلك الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ، إلخ) (رمضان السيد، 2020، ص 20). وتشمل النفقات الممولة من التحويلات من المصادر الدولية إلى الحكومة. تشير الحكومة العامة عادة إلى الحكومات المحلية والإقليمية والمركزية. بالنسبة للإنفاق على التعليم يعتبر –في اعتقادنا- أنه من أهم الركائز المهمة لإحداث نموا احتوائيا على الأقل في المدى المتوسط أو الطويل لكونه من أهم موارد النهوض بالاقتصاد و الاستثمار في

العنصر البشري، خاصة إذا كانت هناك عدالة اجتماعية في إعطاء الفرص التعليمية للجميع-عدالة اجتماعية- دون إقصاء بداية ودون إقصاء في توزيع ثمار النمو للجميع آخرا (خوائرة، 2019، ص83). سواء كان ذلك داخل مناطق نفسها، أو بين مختلف بلدان العالم إذ لا ينفك عالمنا السريع التغير يواجه تحديات كبيرة ابتداء من الابتكارات التكنولوجية الكاسحة إلى تغير المناخ، فقد أظهرت جائحة كوفيد 19 أوجه عدم المساواة و هشاشة مجتمعاتنا بصورة أوضح و أعمق. فلو تم الاقتصار على التعليم العالي بوصفه المرحلة النهائية من إعداد مخرجات مباشرة إلى عالم الشغل و بحكم المستوى المرتفع المرتفع من التعليم فذلك يقتضي دخلا مرتفعا، بالتالي يساهم بقدر أكبر فى الانتاجية و بالتالي النمو. إلا أن ذلك ليس محققا على العموم بالجزائر و يمكن إيضاح تطور ميزانية التعليم العالي بالنسبة للميزانية العامة للدولة حسب الجدول التالي:

الجدول 01: تطور ميزانية التعليم العالي و الميزانية العامة للدولة

السنة	ميزانية التعليم العالي(دج)	ميزانية الدولة(دج)	حصة ميزانية التعليم العالي من الميزانية العامة للدولة (%)
2010	173.483.802.000	2.837.999.823.000	6.11
2011	212.830.565.000	3.434.306.634.000	6.19
2012	277.173.918.000	4.608.250.475.000	6.01
2013	264.582.513.000	4.335.614.484.000	6.10
2014	270.742.002.000	4.714.452.366.000	4.75
2015	300.333.642.000	4.972.278.494.000	6.04
2016	312.145.998.000	4.807.332.000.000	6.49
2017	310.791.629.000	4.591.841.961.000	6.76
2018	313.336.878.000	4.584.462.233.000	6.83

المصدر: القوانين المالية للدولة الجزائرية لسنوات:2010-2018

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وبالمقارنة بميزانية الدولة ارتفاع في قيمة المبالغ المالية نوعا ما و المخصصة لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي منذ سنة 2010 إلى غاية 2018 و يعكس ذلك سياسة الإنفاق التوسعية لدعم تطوير قطاع التعليم العالي و البحث العلمي، نتيجة زيادة كتلة الأجور و ارتفاع عدد الطلبة و المخابر و زيادة نفقات الخدمات الجامعية.

ب. النمو الإحتوائي و الإنفاق على الصحة:

تعتبر الرعاية الصحية من أهم الخدمات التي أصبح الإنسان بأمس الحاجة إليها، خاصة بظهور أمراض لم تكن موجود من قبل، و خاصة الفيروسية منها (convid-19) مثلا،لهذا توجب أن يكون هناك اهتمام متزايد من طرف الدول النامية بخدمات الرعاية الصحية، خاصة النفقات المخصصة لها من الميزانية العامة للدولة و كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (دريسي، 2015، ص138).

يهدف الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في الوقاية من المرض أولا و الشفاء منه إذا أُصيب (دريسي، 2015، ص137).

يمكن إيضاح تطور ميزانية الصحة بالنسبة للميزانية العامة للدولة حسب الجدول التالي:

الجدول 02: تطور ميزانية الصحة و الميزانية العامة للدولة

السنة	ميزانية قطاع الصحة(دج)	ميزانية الدولة(دج)	حصة ميزانية الصحة (%)من الميزانية العامة للدولة
2010	195.011.838.000	2.837.999.823.000	6.87
2011	404.945.348.000	4.608.250.475.000	8.78
2012	389.073.747.000	4.591.841.961.000	8.47
2013	365.946.753.000	4.714.452.366.000	8.25
2014	381.972.062.000	4.972.278.494.000	7.68
2015	379.407.269.000	4.807.332.439.000	7.89
2016	389.073.747.000	4.591.841.961.000	8.47
2017	398.970.409.000	4.954.476.536.000	8.05
2018	398.970.409.000	4.954.476.536.000	8.05
2019	399.970.409.000	4.958.476.536.000	8.06
2020	495.282.838.000	4.893.439.095.000	10.07

المصدر: القوانين المالية للدولة الجزائرية لسنوات:2010-2018

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن ميزانية الصحة ارتفعت من سنة 2010 إلى 2020 بقيمة كبيرة جدا و لكن هذه القيم المتطرفة لها ما يبررها فالوباء الذي ألم بالجزائر كباقي دول العالم تطلب إنفاق مبالغ كبيرة لاقتناء اللقاح و المعدات الطبية و تسوية مستحقات القطاع الطبي و التجهيزات المستوردة، إلا أن حصة قطاع الصحة بشكل العام بالنسبة للميزانية العامة للدولة تضل ضعيفة (بوعزيز، 2018، ص824). و لا تعكس أبدا الاهتمام اللازم بهذا القطاع الذي لا يمكنه توفير الخدمات الصحية المناسبة لذوي الدخل المتوسط أما الفقراء فلا تصل إليهم الخدمات الصحية و لا تقدم لهم و هم مبعدين بصفة ضمنية من العملة التنموية التشاركية في المجتمع، و هذا دليل آخر في تقديرنا لعدم احتوائية النمو.

الشكل الموالي يمثل مقدار الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم(01): الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2008-2018) الوحدة (%):

المصدر: بيانات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني: data.albankaldawli.org

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج الداخلي الخام انتقل من 4.2% سنة 2008 إلى 6.22 سنة 2018 لتنخفض في السنوات الأخرى باستثناء 2015 ليبقى قطاع الصحة لا يحضى بالاهتمام اللازم رغم أهميته بالنسبة للمواطن خاصة الفقراء. (سعداوي و خليل، 2020، ص67)

ج. النمو الإحتوائي – الفقر و العدالة الاجتماعية:

لا يمكن أن نقوم بتوصيف النمو الاحتوائي دون التطرق إلى مفهوم لصيق به و هي ظاهرة الفقر و أثرها السلبي على جميع خطط التنمية.

فإذا تم القضاء على الفقر في دولة ما فقد اقتربت من تحقيق احتوائية الفقر بالنسبة للأفراد المبعدين من ثمار التنمية. فإذا ما تم شمولهم بالعدالة في توزيع الدخل فقد تحققت –نوعا ما- العدالة الاجتماعية التي تحقق الاستقرار و الأمان الاجتماعي للمجتمع. أما القطاع الموازي-غير الرسمي- فتطوره خارج الأطر و النظم يزيد من عدم احتوائية النمو فيزيد من هشاشة البنية الاقتصادية للدولة.

إن ارتفاع درجة التفاوت في الدخول في المجتمعات الفقيرة نظرا لمحدودية الموارد يؤدي إلى ميل القلية الميسورة بالاستئثار بالنصيب الأكبر من الثروة و الدخل القومي مما يرفع درجة عدم العدالة في توزيع الدخل، حيث درجة عدم العدالة ترتفع كلما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعدد السكان. (محمد عبد الشفيع، 2009، ص35)

بعد سنة 2000 سمحت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لكن في المقابل أثرت سلبا على الوضعية الاجتماعية للمواطن من حيث الدخل، الشغل، البطالة، الاستهلاك و الصحة مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفقر و اتساع رقعتها، الأمر الذي استدعى من السلطات إلى انتهاج برنامج الإنعاش الاقتصادي على طول الفترة من 2001 إلى 2014 (جليط، 2020، ص107).

الجدول 03: تطور معدل الفقر فى الجزائر خلال الفترة(2000-2017)

السنة	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2017
معدل الفقر%	12.1	11.7	11.1	9.1	6.2	5.55	5.2	5.03	5.7	7

Source: –Commissariat de planification et la prospective, ''la pauvreté en Algérie '' Alger, 2004 P13.

عرفت معدلات الفقر انخفاضا من سنة 2000 بنسبة 12.1 % إلى غاية 2013 بنسبة5.03 % ليرتفع بعد ذلك من 5.7% سنة 2015 إلى 7 %سنة 2017 و تعود أسباب انخفاض معدل الفقر طول الفترة 2000- 2013 إلى:

-استمرار الارتفاع في أسعار البترول، و كذلك برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان من أهدافه محاربة ظاهرة الفقر. (جليط، 2020، ص107)

- تدعيم عمليات التنمية المحلية، كتوفير السكن و مناصب العمل.

أما معاودة الارتفاع خلال الفترة 2015-2017 فيعود في تقديرنا إلى بروز ظاهرة الفساد التي تؤدي كنتيجة نهائية إلى سوء توزيع الدخل بالتالي تقل العدالة الاجتماعية و تبرز أقطاب مالية تملك المال و تسيطر على الأعمال مقابل طبقة ضعيفة و فقيرة و مهمشة، و هو ما يعكس عدم استدامة النمو و عدم تحقيق احتوائية النمو.

III. الخلاصة:

بالنسبة للجزائر يبقى مبدأ تبني النمو الإحتوائي كهدف نوعي يتطلب تغيرات عميقة في طرق تسيير الاقتصاد و ترسيخ مبادئ الحكم الراشد لتحقيق العدالة الاجتماعية، و استبعاد سياسة الإقصاء و التهميش للأفراد للحد من الفقر و تحقيق التنمية الشاملة التي تقوم على رأس المال البشري فتحقيق النمو الإحتوائي يمثل صناعة حقيقية تتطلب توافر الإرادة الحقيقية و العنصر البشري الذي يحتاج إلى ثلاثية النمو الإحتوائي -في اعتقادنا- العدالة، الصحة، التعليم. كما أنه و من خلال الدراسة التي قمنا استنتجنا أن:

-من أجل تحقيق نمو متوازن لا بد من تطبيق اللامركزية للتوزيع العادل للمشاريع لتصل إليها الفئات الهشة و الفقيرة.

-ضرورة توجيه السياسات الاقتصادية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية كالصحة و التعليم المساهمة في تزايد معدلات الفقر من أجل التقليل و الحد من الفقر.

-الاستثمار في رأس المال البشري، بحيث يعتبر الاستثمار في التعليم و الصحة من أهم مكونات رأس المال البشري لإسهامه في تطوير القدرات الإنتاجية للأفراد و تحسين مستواهم التعليمي و إكسابهم المهارات من خلال دمجهم في سوق العمل (رمضان السيد، 2020، ص32). و يعد توفير الفرص المتكافئة عاملا حاسما لتوظيف الأكفاء وضمان إنتاجية عالية و بالتالي تحسين الدخل و تحقيق تقدم اقتصادي و اجتماعي يشمل كافة أفراد المجتمع و تحقيق عدالة اجتماعية و في الأخير تحقيق النمو الإحتوائي.

-يعتمد تحقيق النمو الاحتوائي على التدريب التحويلي و مساعدة المُسرحين على التكيف بسرعة عند وقوع الصدمات الاقتصادية.

IV.الهوامش والإحالات:

1- Rafael, R., & Raquel, A. R. (2015). After All, What is Inclusive Growth? *International Policy Centre for Inclusive Growth* .
https://ideas.repec.org/p/ipc/oparab/188.html

2- أحمد الكواز. (2016). النمو الشامل. *المعهد العربي للتخطيط*، على الموقع
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/439/439_develop_bridge129.pdf

3- أحمد معن رمضان السيد. (2020). محددات النمو الإحتوائي:دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1980-2020 . *العلمية التجارة والتمويل* .

4- أسماء دريسي. (2015). الإنفاق الصحي في الجزائر و مدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة (2004-2013). *الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية* .

5- سامية سعداوي، و عبدالقادر خليل. (2020). خليل عبد القادر، آليات ترشيد الإنفاق العام في المنظومة الصحية بالجزائر: دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة (2008-2018). *مجلة المالية والأسواق* .

6- سعيدة خوائرة. (2019). الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2008). *مجلة الإستراتيجية و التنمية* .

7- صندوق النقد الدولي صندوق النقد الدولي. (2017). نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب و تحديات في الأجل البعيد، المقال على الرابط :
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2017/09/19/world-economic-outlook-october-2017

8- طاهر جليط. (2020). تقييم دور السياسة الاقتصادية في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية* .

9- عمر بوعزيز. (2018). قياس الأثر التبادلي بين التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الجزائر -الإنفاق الصحي نموذجا خلال الفترة:2016/1990. *مجلة البحوث الاقتصادية و المالية* .

10- عيسى محمد عبد الشفيع. (2009). نظرة أساسية إلى الفقر و توزيع الدخل في المجتمع العربي. *بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية* .

11- قاعدة بيانات الإنفاق الصحي العالمي لمنظمة الصحة العالمية ((http://apps.who.int/nha/database)).

12- كريستالينا، و آخرون التكلفة الاقتصادية لتقليل قيمة عمل المرأة،على الموقع:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/10/15/blog-the-economic-cost-of-devaluing-women-work.